فيجمع له مما يحسنه ما يحصل به الكفاية بخلاف الحي اذا لم يجد ثوبا يصلي فيه لا يجب على الناس ان يسألوا له ثوبا بل يسأل هو لنفسه لقدرته عليه ولو فضل شيء من الدراهم التي جمعت للتجهيز ان عرف صاحب الفضل رد عليه وان لم يعرف كفن به محتاج اخر فان لم يقدر على صرفها لكفن يتصدق بها واذا لم يكف عند الميت الا رجل واحد وليس له الا ثوب واحد ولا شيء للميت لا يكفن به وليس صاحبه تنبيه لا يخرج الكفن عن ملك المتبرع به حتى اذا وجد وقد افترس الميت سبع كان له لا لورثة الميت كما في الفتح ولو غسل وكفن وبقي عند عضو لم يغسل يغسل ذلك العضو ولو بقي نحو الا صبع لا يغسل واذا وجد اطراف ميت او بعض بدنه لم يغسل ولم يصل عليه بل يدفن في الاظهر ويوجد الاكثر من المنصف من بدنه او النصف ومعه الراس فيغسل ويصل عليه ولو شق نصفين طولا فوجد احد الشقين لم يغسل ولم يصل عليه واذا لم يوجد راس مسلم هو ام كافر فان كان في قرية اهل الاسلام وعليه سيماهم غسل وصلي عليه والكفن واجب كان فرضا باعتبار اصله لحق الميت الا انه اما ان يكون كفن سنة او كفاية اوضرورة ويدل بيان السنة فقال كفن الرجل سنة ثلاث اثواب احدها قميص من اعلى العنق الى القدمين بلا دخريص وكمين والثاني ازار من القرن الى القدم والثالث لفافة تزيد على ما فوق القرن والقدم ليلف فيها الميت وتربط من الاعلى والاسفل ويكون الكفن مما كان يلبسه الرجل في حياته يوم الجمعة والعيدين لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كفن احدكم اخاه فليحسن كفنه رواه مسلم ولا يغالي فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفن فانه يسلبها سريعا رواه ابو داود كذا في البرهان وقال في البحر تحسين الاكفان للحديث حسنوا اكفانكم الموتى فانهم يتزاورون فيما بينهم ويتفاخرون بحسن اكفانهم ووجه السنة ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاث اثواب بيض سحولية بفتح السين وعين الازهري بالضم قرية باليمن كذا في العناية ويبقى الثاني فقال ولفافة للرجل ازار ولفافة لقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي وقصته دابته اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ولانه ادنى ما يلبسه الانسان في حال حياته عادة فكذا بعد مماته وقيل قميص ولفافة والاصح ازار

ولفافة

صلى الله عليه وسلم صلوا على كل بر منكم والامر للوجوب ولو كان كافرا فيصلي عيسى
لصلي عليه النبي صلى الله عليه وسلم وازارها الى الكعبين والاولى الى الكعبين لكن
التكبيرة الاولى شرط باعتبار الشروع بها اكفى باعتبار بقائها في اثناء مقام ركعة
كما في التكبيرات وقال الكمال والاركان هنا للتحديد فهم من كلامهم انها الدعا
والقيام والتكبير لقولهم ان حقيقة الصلاة هي الدعاء وهو المقصود منها انتهى
قلت يعارضه قولهم لو سبق كبر متواليا خشية رفعها فلو كان الدعا
مطلب ركنا لما جاز تركه عمدا من غير ما يقوم مقامه وقد نفى الكمال نفسه عليه
بعد هذا بقوله ثم المسبوق فيما يقضي ما فاته من التكبير كان بعد سلام الامام
نسقا في غير محلها لانه لو قضاه به ترتفع الخلافية فيفسد الصلاة لانه لا
يتحرم الا بحضورها انتهى ثم قال الكمال ايضا وقالوا الاكمل تكبيرة ثم ثلاث ركعة
وقالوا يقدم الثنا والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الدعا
ولا يخفى ان التكبير الاولى شرط لانها تكبيرة الاحرام انتهى وكانه لا يقول
بركنيتها لان الشرط غير المشروط فيجعلها كاكثر تكبيرة القتالة الكاملة خارجة
عن ماهية الصلاة فتكون شرطا محضا والجواب ما قاله في الخانية ويكبر
مطلب فيها اربع تكبيرات وكان ابن ابي ليلى رحمه الله يكبر خمس تكبيرات وهو
رواية عن ابي يوسف رحمه الله والاثار اختلفت في فعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم فروي الخمس والسبع والتسع واكثر من ذلك الا
ان الاخر فعله كان اربع تكبيرات فكان اجماعا وروي ان عمر رضي
الله عنه جمع الصحابة حين [illegible] وقال لهم اكلم
اذا اختلفتم فمن يأتي بعده [illegible] فنظروا الى اخر صلاة صلاها
رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فوجدوه
صلى على امرأة وكبر فيها اربعا فقنعوا على ذلك وروي عن علي رضي الله عنه
انه كبر خمسا ايضا ولان كل تكبيرة منها قائمة مقام ركعة ثم الصلاة المعهودة
لا تزيد على اربع تكبيرات الا ان ابن ابي ليلى رحمه الله قال التكبيرة الاولى
للافتتاح فيجب ان يكون بعدها اربع تكبيرات كل تكبيرة قائمة مقام
ركعة كما في الظهر والعصر والجواب ان التكبيرة الاولى وان كانت
للافتتاح ولكن يجب ان لا تخرج من ان تكون تكبيرا اي قائما مقام ركعة في

Copyright © University